

Distr.: General  
2 March 2011  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الحادية عشرة  
جنيف، ٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ١/٥

سيشيل\*

\* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتواها ما يعيّن التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

## أولاً - المنهجية وعملية التشاور

١- تم الاسترشاد في إعداد تقرير سيشيل الوطني بـ "مجموعة المبادئ المتعلقة ببناء المؤسسات" وبـ "المبادئ التوجيهية العامة لتقديم التقارير في إطار الاستعراض الدوري الشامل" وفق ما ينص عليه القرار ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والمقرر ١٠٢/٦ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على التوالي، الصادرين عن مجلس حقوق الإنسان.

٢- وكجزء من عملية الإعداد، نظمت حكومة سيشيل حلقة عمل بشأن "إعمال حقوق الإنسان في سيشيل" بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلخصت أهداف حلقة العمل تلك في التوعية بالأهداف والمبادئ الهامة لعملية الاستعراض الدوري الشامل وفي إجراء نقاش صريح بشأن حقوق الإنسان مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وقال وزير الخارجية، في خطابه الافتتاحي، إن "حلقة العمل التي تُعقد اليوم إشارة واضحة إلى كوننا غير مستعدين لأن نخلد إلى إنجازاتنا السالفة. نريد أن نواصل التطور. وهذا يقتضي منا أن نذهب إلى شركائنا ونستطلع آراءهم". وتمت دعوة الوكالات والهيئات التالية للتعبير عن آرائها بشأن التقدم الذي تم إحرازه والتحديات التي تمت مجاهاتها في مجال إعمال حقوق الإنسان في ديمقراطيتنا الفتية: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب النائب العام، وممثلو المجتمع المدني، وممثلو القضاء، وممثلو وكالات إنفاذ القوانين وممثلو عدة وزارات ومصالح عامة. وتم تشكيل فريقين عمل خلال حلقة العمل يُعنى أحدهما بالشؤون السياسية والمدنية، ويرأسه النائب العام، بينما يُعنى الآخر بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويرأسه مدير إحدى المنظمات غير الحكومية. وقد كان التقريران اللذان قدمهما الفريقان العاملان موضوع بحث متأنٍ في خضم الإعداد لتقرير سيشيل الوطني.

## ثانياً - المعلومات الأساسية والإطار المعياري والمؤسسي الذي يُسترشد به في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

### ألف - معلومات عن البلد

٣- تقع جمهورية سيشيل في المحيط الهندي على بعد نحو ٧٠٠ ميل بحري من ساحل الصومال، وهي أرخبيل يتألف من ١١٥ جزيرة غرانيتية ومرجانية على امتداد منطقة اقتصادية خالصة تقدّر مساحتها بـ ١,٣ مليون كيلومتر مربع. وتعد سيشيل من أصغر الدول في العالم وهي أصغر دولة في أفريقيا إذ يبلغ عدد سكانها ٣١٠ ٨٨ نسمة وتبلغ مساحة أراضيها الإجمالية ٤٥٥,٣ كيلومتراً مربعاً.

- ٤- ولسيشيل ثلاث لغات رسمية هي الكريول والإنكليزية والفرنسية. وقد أُدرجت لغة الكريول في التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٨٢.
- ٥- ويتألف البلد من ٢٥ مقاطعة: تقع اثنتان وعشرون منها في جزيرة ماهي الرئيسية (٨٦,٤ في المائة من السكان)، وتقع مقاطعتان في جزيرة براسلين (٩,٥ في المائة من السكان) ومقاطعة واحدة في جزيرة لاديغ الداخلية (٢,٩ في المائة من السكان).
- ٦- ونالت سيشيل استقلالها عن المملكة المتحدة في عام ١٩٧٦. وأدى الانقلاب العسكري الذي حدث في حزيران/يونيه ١٩٧٧ إلى تغيير ثوري في الحكم وإلى تأسيس نظام اشتراكي يقوم على الحزب الواحد في عام ١٩٧٩. وفي عام ١٩٩١، أعلن الحزب الحاكم عودة العمل بالنظام السياسي التعددي والعودة إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب تقوم على دستور عام ١٩٩٣ الذي صاغته اللجنة الدستورية المنتخبة في عام ١٩٩٢ وتمت الموافقة عليه في استفتاء أسفر عن تصويت ٧٣,٩ في المائة من الناخبين لصالحه. وتعرض ديباجة الدستور لمطامح شعب سيشيل ومنها على وجه الخصوص "إقامة نظام ديمقراطي يضمن إنشاء نظام اجتماعي ملائم وتقدمي يضمن لجميع مواطني سيشيل المأكل والملبس والمأوى والتعليم والصحة ومستوى معيشة دائم الارتقاء". وجرت أول انتخابات رئاسية وتشريعية بموجب الدستور الجديد في عام ١٩٩٣.
- ٧- وفي معرض إعلان سيشيل "جمهورية ديمقراطية وذات سيادة"، وصف دستور عام ١٩٩٣ الديمقراطية بأنها "مجتمع قائم على التعددية يسوده التسامح والاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحياته الأساسية وسيادة القانون ويتحقق فيه التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية".
- ٨- وتنظم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة كل خمس سنوات بإشراف مفوض الانتخابات، دون أن يتزامن تنظيمها بالضرورة. ويُنتخب الرئيس باقتراع الراشدين العام والمباشر لمدة خمس سنوات ولا يجوز له تولي الرئاسة لأكثر من ثلاث فترات رئاسية تبلغ مدة كل واحدة منها خمس سنوات. وتتألف الجمعية الوطنية حالياً من ٣٤ عضواً، ٢٥ منهم أنتخبوا باقتراع الراشدين العام والمباشر. بموجب نظام المقعد للفائز بأكثر الأصوات عن كل دائرة انتخابية، بينما انتخب سبعة منهم بناءً على قاعدة التمثيل النسبي. ورئيس جمهورية سيشيل هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة والقائد العام لقوات الدفاع عن سيشيل.
- ٩- ونتيجة ما يزيد على ثلاثة عقود من الالتزام والانخراط في نهج إنمائي يركز على الناس، حققت سيشيل جل الأهداف الإنمائية للألفية. فحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩، احتلت سيشيل الرتبة ٥٧ بين ١٨٢ بلداً من حيث مؤشر التنمية البشرية. فنسبة كل من تعميم التعليم وتسجيل الأولاد والبنات في المدارس الابتدائية تبلغ قرابة ١٠٠ في المائة. وتبلغ نسبة من يعرفون القراءة والكتابة ٩٦ في المائة. وتبلغ نسبة تحصين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و٢٣ شهراً ١٠٠ في المائة.

١٠ - والمؤشرات الاجتماعية في سيشيل من أعلى المؤشرات في المنطقة وكثيراً ما تقارب المؤشرات المسجلة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. بيد أن التحدي الكبير الذي يواجه اقتصادنا الهش يتمثل في استدامة الإنجازات الاجتماعية في مواجهة القوى الخارجية، لا سيما منها تلك المرتبطة بالعملة وتغير المناخ والقرصنة، بالرغم من برنامج سيشيل لإصلاح الاقتصاد الكلي الجاري تنفيذه.

١١ - ووفقاً لما كرّسه باب الميثاق السيشيلي للحقوق والحريات الأساسية في الدستور، توفر الحكومة التعليم الإلزامي بالمجان لمدة عشر سنوات على الأقل والرعاية الصحية الأولية بالمجان في مؤسسات الدولة لجميع المواطنين.

١٢ - ومع أن التماسك الاجتماعي والوئام الديني والعرفي يشكّلان ركيزتي الحياة في مجتمعنا المتنوع والمسالمة والمستقر، فإن مبدأي تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية للجميع يقعان في صميم عمل الحكومة.

١٣ - وترى حكومة سيشيل أنه ينبغي التشديد بنفس القدر على الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتوافقة ومتراصة.

١٤ - وتتمحور استراتيجية سيشيل لعام ٢٠١٧ حول الحكم الرشيد وكثيراً ما يُضرب المثل بسيشيل بوصفها رائدة إقليمية في عدد من المجالات ذات الصلة بأسلوب الحكم. وإذا تعترف حكومة سيشيل بأن حقوق الإنسان وأسلوب الحكم والتنمية أمور تترايط بشكل وثيق وتتعاقد، فإنها تتمسك بقيم ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون كأساس لنهج يركّز على الناس في تحقيق التنمية المستدامة.

١٥ - ولا يزال قطاع السياحة وقطاع مصائد الأسماك الركيزتين اللتين يقوم عليهما اقتصاد سيشيل إذ يستوعبان نحو ٤٠ في المائة من مجموع القوة العاملة ويدران ما يزيد عن ٩٠ في المائة من عائدات سيشيل من العملات الأجنبية. وإذا حققت سيشيل في عام ٢٠١٠ نتائجاً محلياً إجمالياً للفرد بلغ ٤٨٦ ١٠ دولاراً بدولارات الولايات المتحدة، فقد صُنفت ضمن الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل حسب معايير البنك الدولي. فخطا الفقر الدوليان التقليديان المحددان في دولار واحد ودولارين لقياس الفقر المدقع لا ينطبقان في حالة سيشيل حيث لا يبدو أن الفقر المدقع، حسب التعريف التقليدي لذلك المصطلح، سائد فيها. بيد أنه توجد جيوب للفقر النسبي في صفوف بعض فئات السكان وتولي الحكومة هذا التحدي أكبر قدر من الاهتمام.

١٦ - وإن الفقر لإحدى أعنى العقبات أمام التمتع بحقوق الإنسان وتتبع الحكومة سياسات ترمي إلى تمكين السكان والارتقاء بأضعف الفئات إلى مستوى معيشة يفوق المعايير الدنيا. وقد نُفذت في سيشيل برامج الرفاه الاجتماعي بشكل متتالٍ بمرور السنوات من أجل التكيف

المستمر مع الأنماط والديناميات المتغيرة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية ومن أجل الوصول بشكل أفضل إلى أضعف الفئات السكانية وأشدّها حرماناً عن طريق توفير شبكات أمان اجتماعي محددة الهدف.

١٧- ومن الأمور التي تثير قلق الحكومة بوجه خاص استثناء آفات اجتماعية كبرى، فالارتفاع الخطير في إساءة استخدام المخدرات المحظورة (من الحشيش إلى الهيروين) والمشروبات الكحولية يؤدي دائماً إلى الانجرار إلى العنف المتري والدعارة والانحراف ويُقي عليه، فضلاً عن انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتهاب الكبد - ب والتهاب الكبد - ج والمرض العقلي واضطرابات النمو عند الطفل وإهمال الطفل وإساءة معاملته والاضطرابات السلوكية الاجتماعية والفواجع الأسرية. وتمثل ظواهر حمل المراهقات، وتدني مستوى التحصيل الدراسي، والتسرب المدرسي، وخاصة في صفوف الفتيان، بدورها تحديات اجتماعية كبيرة.

١٨- وقد كان عام ٢٠٠٣ نقطة تحول في السياسة الإنمائية التي تتبعها سيشيل باعتماد أول برنامج إصلاح للاقتصاد الكلي وُضع بدايةً من أجل كبح العجز العام والدين الخارجي. لكن، نظراً إلى اعتماد سيشيل بشكل كبير على عائدات السياحة والواردات من الأغذية والنفط، تفاقمت حالات الاحتلال الاقتصادي في سيشيل ومواطن ضعفها الهيكلي بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي اللاحق إضافة إلى أزمة الغذاء والنفط الدوليتين في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، الأمر الذي كشف هشاشة الاقتصاد السيشيلي وأكد الحاجة إلى إجراء إصلاحات أعمق للاقتصاد الكلي.

١٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، باشرت سيشيل تنفيذ برنامج إصلاح هيكلي ثانٍ أكثر طموحاً أُعد داخلياً بمساعدة صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه وبدعم من شركاء على الصعيد الثنائي والإقليمي وآخرين على الصعيد المتعدد الأطراف. وقد أدى التنفيذ التدريجي والموفق لحزمة الإصلاحات المتوسطة المدى إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي في عام ٢٠١٠ عندما عادت مديونية سيشيل إلى مستوى يمكنها تحمُّله. وشمل برنامج إصلاح الاقتصاد الكلي تحرير أسعار الصرف، وإجراء إصلاحات نقدية، وتحقيق انضباط أكبر في الميزانية، وزيادة خصخصة القطاع العام وتقليص حجمه، وإجراء إصلاحات ضريبية، وإعادة هيكلة وجدولة الدين العام. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بذلك، تمسكت الحكومة بالتزامها بتعزيز الرفاه الاجتماعي للشعب السيشيلي طيلة الفترة التي استغرقتها هذه العملية. ومع أن قطاعات الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي واصلت الاستئثار بحصة الأسد من الاعتمادات في الميزانية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، أنشأت الحكومة أيضاً وكالة الرفاه الاجتماعي بموجب قانون إنشاء وكالة الرفاه لعام ٢٠٠٨، ووضعت معياراً أدنى للأجور بهدف تخفيف أثر الإصلاحات المستندة إلى اعتبارات السوق في الشرائح السكانية الضعيفة والأشدّ حرماناً.

٢٠- وفي خضم تنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي، تواجه سيشيل كذلك كارثة القرصنة منذ عام ٢٠٠٩. وهي شكل جديد من أشكال الضعف التي يتعرض لها البلد. ونظراً لحجم منطقة سيشيل الاقتصادية الخالصة، شكلت القرصنة ضغطاً هائلاً ليس على القدرات الوطنية في مجال المراقبة وتسيير الدوريات فحسب، وهي قدرات صغيرة ولكنها ناجعة، وإنما على النظم الوطنية كذلك، سواء النظام القانوني أم القضائي أم النظام الخاص. ونتيجة لارتفاع التكاليف والخسارة الكبيرة في عائدات قطاعي المصائد والسياحة، فقد قُدرت الكلفة الصافية للقرصنة بنسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩. وتم وضع خطة عمل سيشيل الشاملة من أجل الأمن البحري ٢٠١٠-٢٠٤٠ في عام ٢٠١٠ بهدف توجيه عناية المجتمع الدولي إلى هذا التهديد الأمني الوطني والإقليمي والدولي وبغية تقييم المتطلبات الوطنية الفورية والمتطلبات على المدى القصير والمتوسط والطويل اللازمة للتصدي على نحو قابل للاستمرار لهذا التهديد الأمني. وتُعرّب سيشيل عن امتنانها لجميع الشركاء الدوليين الذين يساعدون البلد بمهمة في مكافحة القرصنة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وفي محيطها.

٢١- وفيما يتعلق بالعمالة، كانت نسبة القوة العاملة المستخدمة في القطاع الخاص تبلغ ٦٩ في المائة (٣١ ٣١٧ مُستخدمًا) في عام ٢٠١٠، مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة (٢٤ ٨٣٣ مُستخدمًا) في عام ٢٠٠٨. ويعكس الارتفاع في عمالة القطاع الخاص التدابير التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي لعام ٢٠٠٨ والتي لم يقتصر الغرض منها على إعطاء دفعة لتطوير القطاع الخاص وإنما خفض عدد المستخدمين في القطاع العام بنسبة ١٢,٥ في المائة. وكوسيلة لتزويد مستخدمي القطاع العام السابقين بالموارد المالية وإتاحة الوقت الكافي لهم لإعادة تدريبهم واستخدامهم في القطاع الخاص، أُتيح لمن يرغبون في إنشاء مشاريع تجارية خاصة اتفاقات شاملة لإنهاء الخدمة مصحوبة بخطة مغادرة طوعية وبقروض ميسرة.

٢٢- واستناداً إلى العدد الإجمالي للباحثين عن عمل وللمستخدمين المسجلين، تقارب نسبة البطالة في سيشيل ٢,٣ في المائة، مما يدل على أن البلد يعمل تقريباً في ظروف عمالة كاملة. ويشكل نقص الموارد البشرية والافتقار إلى الموارد البشرية الماهرة بالخصوص عقبة هيكلية تؤثر في أداء القطاعين الخاص والعام. ففي عام ٢٠١٠، كان العمال الأجانب في سيشيل يمثلون أكثر من ٢٥ في المائة من القوة العاملة المحلية.

٢٣- ويكرس الميثاق السيشيلي للحقوق والحريات الأساسية المحافظة على البيئة وحمايتها بوصفهما حقاً دستورياً وواجباً دستورياً كذلك. فما يزيد على ٤٧ في المائة من مساحة أراضي سيشيل مصنفة كمحمية طبيعية وتعترم الحكومة زيادة هذه النسبة لكي تبلغ ٥٠ في المائة على مدى السنوات المقبلة. وإن حماية البيئة والمحافظة عليها من محاور سياسة سيشيل للتنمية المستدامة وأصبحت في صلب جميع قطاعات الاقتصاد من خلال خطة سيشيل لإدارة البيئة. لكن الآثار الضارة لتغير المناخ تبدو بالفعل عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في

سيشيل. وتظهر البيانات التاريخية تغيّرات هامة في أنماط هطول الأمطار. ويزيد تفاقم سوء أحوال الطقس (فترات جفاف أطول وفترات هطول أمطار أقصر ولكن أكثر غزارة) من حدة الضغط على أراضينا الزراعية الضئيلة ومواردنا المالية المحدودة والتنوع البيولوجي الهش لدينا. ففي عام ٢٠١٠، تعرضت سيشيل لإحدى أقسى فترات الجفاف في تاريخها، وأدى ذلك إلى نقص حاد في المياه. وإذ تواجه سيشيل نقصاً في المياه السطحية وزيادة في الطلب على المياه بسبب تطور السياحة خاصة، فإنها في طليعة الكفاح من أجل إيجاد حلول مبتكرة للتغلب على ندرة المياه والتوجه نحو اعتماد تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٢٤- ولدى سيشيل نظام قانوني مختلط يستند إلى القانون الجنائي الإنكليزي والقانون المدني الفرنسي والقانون العربي. والسلطة القضائية في سيشيل من أصغر السلطات القضائية في العالم إذ تتألف من تسعة قضاة وأربعة قضاة صلح هم حالياً في خدمة القضاء، أي بمعدل نحو ١٥,٠ قاضياً وقاضي صلح لكل ١٠٠٠ نسمة. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تضاهي المعايير الدولية، فإن هيئات القضاء تواجه قضايا متراكمة تأخر البت فيها، الأمر الذي يدل على ارتفاع الطلب على خدمات القضاء إلى جانب وجود نواقص في النظام نفسه. وإقراراً بالحاجة الملحة إلى مجابهة هذه التحديات، أُطلقت في عام ٢٠١٠ الخطة الاستراتيجية الخاصة بالقضاء ٢٠١٠-٢٠١٤.

٢٥- وتتمتع وسائل الإعلام في سيشيل بالحرية. وتتألف حالياً من وسائل بث هي هيئة البث العام/ هيئة الإذاعة والتلفزيون السيشيلية، ووسائل الإعلام المطبوعة التي تتكون من الصحيفة الحكومية اليومية ومن ثلاثة منشورات أسبوعية تابعة للأحزاب السياسية إلى جانب ثلاث صحف أخرى مستقلة. وبدأت الرابطة السيشيلية لوسائل الإعلام عملها في أيار/ مايو ٢٠١٠ كي تجمع العاملين في مجالات مختلفة كالصحافة ووسائل الإعلام الإبداعية والتصوير ووسائل الإعلام الإلكترونية ووسائل الإعلام التقنية وكي تعزز مكانة الصحافة المهنية. وقد دُعيت الرابطة إلى مساعدة اللجنة السيشيلية لوسائل الإعلام الحديثة النشأة في صياغة مدونة سلوك خاصة بوسائل الإعلام.

٢٦- أما الرعاية الصحية في سيشيل فتتسم بقدر كبير من اللامركزية إذ تدار على مستوى المجتمعات المحلية. فهناك مركز رعاية صحية واحد على الأقل كل سبعة كيلومترات على طول الطرق الرئيسية. ويستطيع كل شخص أن يحصل على الرعاية الصحية بجميع مستوياتها دون عوائق بشرط الالتزام بالخطوات الإجرائية الأساسية.

٢٧- ومن أجل تيسير الحصول على التعليم، هناك "سياسة المناطق" التي تقتضي ارتياد تلاميذ المدارس الابتدائية المدارس التي توجد في أحيائهم وارتياد طلاب المدارس الثانوية مدارس إقليمية. وتوجد في الوقت الحالي ٢٥ مدرسة ابتدائية و ١٠ مدارس ثانوية و ٣ مدارس خاصة توفر التعليم الابتدائي والثانوي. وتوجد في كل مدرسة ابتدائية حكومية دار حضانة واحدة على الأقل تقدم التعليم الرسمي في الطفولة المبكرة بالجان. ومع أن التعليم في مستوى

الحضانة ليس إلزامياً، فإن نسبة الحضور إلى دور الحضانة تلك تزيد على ٩٨ في المائة. ويعزز هذا المرفق قدرة الأمهات العاملات على الحصول على عمل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مدرستان خاصتان بالأطفال ذوي الإعاقة في جزيرتي ماهي وبراسلين. ويبي افتتاح مدرسة للأطفال الصم في جزيرة ماهي في عام ٢٠١٠، من قبل إحدى الجمعيات، الحاجة إلى اختراع منهاج بديل لإدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ويتم تناول هذا الأمر في إطار برنامج إصلاح التعليم للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وما بعدها.

٢٨- وتتوفر خدمة النقل العام بالبحان للأطفال الذين يسكنون على مسافة تزيد على ثلاثة كيلومترات من المدرسة العمومية. وتتوفر للأطفال في المدارس الحكومية خدمات طب الأسنان بالبحان بالإضافة إلى وجبات غذائية مدعّمة بشكل كبير. وضماناً للإنتصاف في توفير التعليم للجميع، تتلقى كل مدرسة مبلغاً مخصصاً من صندوق الطفل حتى تزود الأطفال من الأسر المتدنية الدخل بالوسائل المدرسية الأساسية (مثلاً، البدلات المدرسية والحقائب ووجبات الفطور). وابتداءً من عام ٢٠١١، سيحق لجميع الطلاب في المرحلة ما بعد الثانوية الحصول على منحة طلابية بصرف النظر عن دخل أسرهم.

## باء - الدستور

٢٩- نظراً لأن الدستور هو القانون الأعلى في سيشيل، فإن أي قانون آخر يتعارض معه يُعتبر باطلاً في حدود وجه التعارض. وينص الدستور على الفصل بين سلطات ووظائف السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وعلى استقلالها عن بعضها البعض.

٣٠- أما الحقوق والحريات المكرسة في الدستور بموجب الميثاق السيشيلي للحقوق والحريات الأساسية (الفصل الثالث، الجزء أولاً، المواد ١٥ إلى ٣٩) فهي الحق في الكرامة، والحرية من الرق ومن العمل القسري أو الإجباري، والحق في الحرية، والحق في محاكمة نزيهة وعلنية، والحق في حرمة الحياة الخاصة، وحرية الضمير، وحرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين جمعيات، والحق في المشاركة في الحكومة، وحرية التنقل، والحق في الملكية، والحق في المساواة في حماية القانون، والحق في الحصول على معلومات رسمية، والحق في الرعاية الصحية، وحق الأمهات العاملات، وحق القصر، وحماية الأسر، والحق في التعليم، والحق في المأوى، والحق في العمل، وحق المسنين وذوي الإعاقة، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في بيئة سليمة، والحق في الحياة والقيم الثقافية. وهذا الميثاق مستلهم إلى حد بعيد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣١- وتنص المادة ٢٧ من الدستور على الحق في المساواة في حماية القانون على النحو التالي: "لكل شخص الحق في المساواة في حماية القانون، بما في ذلك التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق دونما تمييز على أي أساس، ما لم يكن ذلك ضرورياً في مجتمع ديمقراطي".



٣٢- وتنص المادة ٤٦ من الدستور على وسائل الانتصاف المتاحة في حال انتهاك الميثاق حيث جاء فيها أنه يحق "لكل شخص يدعي أن أي نص في هذا الميثاق قد انتهك أو من المرجح أن يُنتهك في سياق قضية تخص ذلك الشخص، بواسطة أي قانون أو فعل أو امتناع عن فعل، الحق، بموجب هذه المدّة، في أن يلتمس الانتصاف في المحكمة الدستورية".

٣٣- وترد بإيجاز في الجزء ثانياً من الفصل الثالث من الدستور الواجبات الستة الأساسية التي تقع على عاتق كل مواطن سيشيلي، حيث يذكر بأنه لا يمكن النظر إلى حقوق المواطنين بمعزل عن واجباتهم. وتتصل هذه الواجبات بالدفاع عن الدستور، والسعي إلى تحقيق المصلحة الوطنية والوحدة الوطنية، والمشاركة في رفاه المجتمع المحلي، وحماية البيئة والمحافظة عليها وتحسينها، والعمل وفق ما يمليه الضمير، والسعي إلى تحقيق المطامح المذكورة في ديباجة الدستور.

٣٤- وفي عام ٢٠٠٨، أنشأ الرئيس لجنة مراجعة الدستور من أجل إجراء مراجعة لدستور عام ١٩٩٣ ضمناً لاستمرار توافق الدستور مع مطامح الأمة السيشيلية. وتستعرض المراجعة كذلك القوانين التي صدرت قبل دستور عام ١٩٩٣ والتي قد تحتاج إلى تحديث وتعديل لكي تعبّر عن روح الدستور. وقد جاء هذا الأمر نزولاً عند رغبة أعربت عنها اللجنة الدستورية قبل خمس عشرة سنة عند اختتام عملها في عام ١٩٩٢. وأُتيح تقرير لجنة المراجعة للجمهور ويجري النظر في الاقتراحات المقدمة.

٣٥- ويستلزم إجراء أي تعديل دستوري في ميثاق حقوق الإنسان والحريات الحصول على أغلبية الثلثين في الجمعية الوطنية وإقراره بواسطة استفتاء وطني تسجل فيه ٦٠ في المائة من الأصوات لصالح التعديل. ويستلزم إدخال التعديلات الدستورية العادية الحصول على أغلبية الثلثين في الجمعية الوطنية مقارنة بالأغلبية البسيطة المطلوبة لسنّ القوانين العادية.

## جيم - القضاء

٣٦- وفقاً لأحكام الفصل الثامن من الدستور، تسند السلطة القضائية في سيشيل إلى القضاء الذي يتكون من محكمة الاستئناف والمحكمة العليا ومحكمة الصلح والمحاكم الفرعية بجميع درجاتها. والقضاء مستقل ولا يخضع إلاً للدستور ولقوانين أخرى في سيشيل.

٣٧- وأسندت إلى هيئة التعيينات الدستورية ولاية اقتراح مرشحين على رئيس الجمهورية لشغل مناصب دستورية، ومن بينهم مستشارو الاستئناف والقضاة وأمين المظالم والمراجع العام للحسابات والنائب العام وأعضاء مجلس الطعون الخاص بالوظائف العمومية. ووفقاً لأحكام الفصل التاسع من الدستور، تتألف هيئة التعيينات الدستورية من ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية وزعيم المعارضة، على التوالي. ويعين العضوان المعينان بدورهما العضو الثالث، الذي يقوم بوظائف رئيس هيئة التعيينات الدستورية. وثمة حكم ينص على أن يعين رئيس الجمهورية رئيس هيئة التعيينات الدستورية في حال عدم اتفاق العضوين.

٣٨- ومحكمة الاستئناف في سيشيل هي محكمة النقض وهي أعلى محكمة قانونية في سيشيل. ويجيز الدستور لمحكمة الاستئناف النظر في طلبات الاستئناف بسرعة، ومنها طلبات الاستئناف المتعلقة بالمسائل الدستورية. ويعين رئيس الجمهورية رئيس محكمة الاستئناف ومستشاري الاستئناف من بين المرشحين الذين تقترحهم هيئة التعيينات الدستورية. وتتألف محكمة الاستئناف في سيشيل حالياً من رئيس وثلاثة مستشاري استئناف.

٣٩- والمحكمة العليا في سيشيل هي محكمة الاستئناف الأولى التي تحال إليها قضايا المحاكم الفرعية بجميع درجاتها. وتنظر هذه المحكمة في طلبات إعادة النظر في الأحكام القضائية. وهي المحكمة التي تُجري المحاكمات في الدعاوى المدنية المتعلقة بمبالغ مالية كبيرة وفي المسائل البحرية والمنازعات الزوجية (ما عدا الحضانة ونفقة الأطفال) وفي التهم الجنائية الخطيرة. وللمحكمة العليا اختصاص أصلي وإشرافي واستئنافي. ويعين رئيس الجمهورية رئيس القضاة والمستشارين من بين المرشحين الذين تقترحهم هيئة التعيينات الدستورية. وتتألف المحكمة العليا في سيشيل حالياً من رئيس قضاة وخمسة مستشارين وكاتب.

٤٠- والمحكمة الدستورية شعبة في المحكمة العليا ولها اختصاص وسلطة النظر في أي قضايا تتعلق بالمسائل الدستورية ومنها المسائل المتعلقة بتطبيق الدستور أو مخالفته أو إنفاذه أو تفسيره. ولتشكيل هيئة المحكمة الدستورية، يجب أن يجلس فيها قاضيان أو أكثر من المحكمة العليا.

٤١- أما محاكم الصلح في سيشيل فهي المحاكم التي تُجري المحاكمات في الدعاوى المدنية التي تتناول مبالغ مالية أقل وهمماً جنائية أقل خطورة. ويعين رئيس القضاة كبير قضاة الصلح وغيره من قضاة الصلح. وتتألف هيئة قضاة الصلح في سيشيل حالياً من كبير قضاة الصلح وثلاثة قضاة صلح.

٤٢- ومحكمة الأسرة، التي أنشئت بموجب تعديل قانون الطفل في عام ١٩٩٨، اختصاص النظر في القضايا المتعلقة بالعنف الأسري وحضانة الأطفال ونفقتهم. وفي عام ٢٠٠٠، أسندت إلى محكمة الأسرة ولاية النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالعنف الأسري. بموجب القانون المتعلق بالعنف الأسري (حماية ضحايا). وتعمل محكمة الأسرة بدوام كامل ولها أمانة في جزيرة براسلين.

٤٣- وتنظر محكمة العمل، التي أنشئت بموجب تعديل قانون العمل، في المنازعات بين أصحاب العمل والمستخدمين، مع إتاحة اللجوء إليها لمن ليس في مقدورهم توكيل ممثل قانوني.

٤٤- وينظر مجلس مراقبة الإيجار في جميع القضايا ذات الصلة بالمنازعات بين المستأجرين والمالكين، ويرأسه كبير قضاة الصلح.

٤٥- وكوسيلة لضمان استقلال القضاء، ينص الدستور على ضمان الأمن الوظيفي للقضاة والمستشارين، إذ إنهم يعينون في مناصبهم مدى الحياة. أما القضاة الذين لا يحملون

الجنسية السيشيلية فيعيّون لفترة خدمة أقصاها سبع سنوات ويمكن إعادة تعيينهم لفترة إضافية واحدة شريطة تزكيتهم صراحةً من قبل هيئة التعيينات الدستورية لأسباب استثنائية.

## دال - الهيئة التنفيذية

- ٤٦ - تتألف الهيئة التنفيذية من الرئيس ونائب الرئيس ومجلس الوزراء والنائب العام.
- ٤٧ - ويتولى السلطة التنفيذية الرئيس، الذي يساعده نائب الرئيس ومجلس الوزراء؛ ويعيّن الرئيس أعضاء مجلس الوزراء بموافقة الجمعية الوطنية.
- ٤٨ - ويتكون مجلس الوزراء حالياً من تسعة وزراء، من بينهم نائب الرئيس ووزيران.
- ٤٩ - ويعيّن الرئيس النائب العام لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد من بين المرشحين الذين تقترحهم هيئة التعيينات الدستورية. ومنصب النائب العام مستقل عن الحكومة في أداء وظائفه المتعلقة بالإجراءات الجنائية والمدنية والمشورة القانونية.
- ٥٠ - وعملاً بمبدأ فصل السلطات، فإنه يتعيّن على كل عضو في الجمعية الوطنية أن يستقيل إذا عُيّن عضواً في مجلس الوزراء.

## هاء - الهيئة التشريعية

٥١ - يتولى السلطة التشريعية برلمان من غرفة واحدة هو الجمعية الوطنية التي تتألف حالياً من ٣٤ عضواً، ثمانية منهم من النساء. وقد انتُخب ٢٥ عضواً في إطار انتخابات الدوائر الانتخابية بموجب نظام المقعد للفائز بأكثر الأصوات عن كل دائرة انتخابية (واحد عن كل مقاطعة) فيما انتُخب سبعة أعضاء استناداً إلى مبدأ التمثيل النسبي. وزيادةً على ذلك، يعدّ منصب رئيس البرلمان، وهو رئيس الفرع التشريعي في الحكومة، ومنصب مدير أعمال الحكومة من أهم المناصب في الجمعية الوطنية. أما المنصبان الآخران فهما منصب زعيم المعارضة ومنصب نائب رئيس البرلمان وكلاهما عضوان منتخبان. ومدة العضوية في الجمعية الوطنية خمس سنوات.

٥٢ - وللجمعية الوطنية، دون غيرها من الهيئات، سلطة وضع وسن القوانين التي يقدمها نائب رئيس الدولة أو أحد الوزراء أو أحد الأعضاء في الجمعية الوطنية. ويقتضي القانون المقترح أو مشروع القانون موافقة كل من الجمعية الوطنية والرئيس لكي يُقرّ.

## واو - التشريعات

- ٥٣ - أُلغيت عقوبة الإعدام عن طريق تعديل قانون العقوبات في عام ١٩٩٥ عملاً باحترام الحق في الحياة المنصوص عليه في الدستور. أما الأفعال المخالفة للقانون والمتهكة للحق في الحياة، فتتطلب تحقيقاً وملاحقة كاملين وفي أوانهما.
- ٥٤ - ويوفر قانون العنف الأسري (حماية الضحايا) الصادر في عام ٢٠٠٠ الحماية لضحايا العنف الأسري عن طريق إصدار أوامر حماية. ويفرض القانون عقوبات على انتهاك أمر الحماية.
- ٥٥ - ويتيح قانون الأدلة المعدل الصادر في عام ١٩٩٥ للضحايا تقديم الأدلة في مكتب القاضي وعبر الفيديو برفقة أصدقاء وأقارب يقدمون لهم دعماً عاطفياً.
- ٥٦ - ويسهّل تعديل مواد قانون العقوبات ١٣٠-١٥٣، الصادر في عام ١٩٩٦، ملاحقة مرتكبي الجرائم الجنسية، فزاد بذلك إمكانية إدانة المجرمين بناءً على شهادة الضحية ودون الحاجة إلى أدلة داعمة. ويجيز هذا التعديل الملاحقة على الاغتصاب في إطار العلاقة الزوجية أو العلاقات العاطفية.
- ٥٧ - وينص قانون العمالة الصادر في عام ١٩٩٥ على منع التمييز وإتاحة سبل الانتصاف منه. وجاء فيه أنه "إذا ما اتخذ صاحب عمل قرار توظيف لغير صالح عامل من العمال استناداً إلى سن العامل أو جنسه أو عرقه أو لونه أو جنسيته أو لغته أو دينه أو إعاقته أو إصابته بفيروس نقص المناعة البشري أو ميله الجنسي أو انتمائه إلى جمعية سياسية أو نقابة أو غير ذلك، يجوز للعامل تقديم شكوى إلى رئيس الهيئة التنفيذية يذكر فيها جميع تفاصيل قضيته".
- ٥٨ - ويحدد تعديل قانون العمالة الصادر في عام ٢٠٠٨ الحد الأدنى للأجور على الصعيد الوطني والذي يسري على العمال الأجانب أيضاً. وقد تمت إعادة النظر في الحد الأدنى للأجور بموجب تعديل قانون العمالة في عام ٢٠١٠.
- ٥٩ - ويحظر قانون الطفل الصادر في عام ١٩٨٢ العقوبة البدنية في المدارس.
- ٦٠ - وينص تعديل قانون الطفل الصادر عام ١٩٩٨ على إنشاء محكمة الأسرة التي تبت في مشاكل الحضانة والرعاية والنفقة للأطفال بسبب ارتفاع عدد الأمهات العازبات والأطفال المولودين خارج رباط الزوجية. ويجيز القانون لأحد الأبوين أن يطلب نفقة من الأب المخل بواجباته بغية توفير الدعم المادي للطفل. وينص تعديل القانون الصادر في عام ٢٠٠٥ على استمرار دفع النفقة من أجل دعم الأبناء المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و ٢١ سنة الذين يواصلون دراستهم. ومن السمات التي يتفرد بها كلا القانونين خصم مبلغ النفقة أوتوماتيكياً من راتب الأب المتخلف عن واجبه عن طريق مستخدمه. وجاء في قانون الطفل (التعديل) لعام ٢٠٠٥ أنه يتعين إيلاء الاعتبار الأول لرفاه الطفل كلما كان على محكمة، أياً كانت

درجتها، أن تبت في مسألة تتعلق بتنشئة الطفل. واستحدث التعديل كذلك قائمة مرجعية قانونية. وتشكّل رغبات وأحاسيس الأطفال التي يمكن التحقق منها جزءاً من قائمة العوامل التي يتعين على المحاكم بمختلف درجاتها أن تأخذها بعين الاعتبار.

٦١- وأنشأ قانون حماية حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٦٢- وأنشئ مجلس الانتخابات الاستشاري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. بموجب تعديل قانون الانتخابات لعام ٢٠١٠. وأسندت إلى المجلس ولاية إسداء المشورة وتقديم المساعدة لمفوض الانتخابات في أداء وظائفه. ويتكون هذا المجلس من ستة أعضاء بمن فيهم مفوض الانتخابات.

٦٣- وأنشأ قانون لجنة وسائط الإعلام السيشيلية الصادر في عام ٢٠١٠ لجنة وسائط الإعلام السيشيلية بغرض الحفاظ على حرية الإعلام والإبقاء على معايير الصحافة العالية وتحسينها، وهو الأمر الذي يقتضي من ناشري الصحف ومذيعي الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء والصحفيين احترام الكرامة الإنسانية وعدم التمييز على أي أساس كان ما عدا ما تملبه الضرورة في مجتمع ديمقراطي. ولجنة وسائط الإعلام السيشيلية مؤسسة مستقلة أسندت إليها بوجه خاص مهمة صياغة مدونة سلوك لوسائط الإعلام السيشيلية، وذلك بالتعاون مع رابطة وسائط الإعلام السيشيلية.

٦٤- ونُشر في الجريدة الرسمية في أوائل عام ٢٠١١ قانون إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون السيشيلية الجديد الذي ستجري مناقشته في الجمعية الوطنية في دورتها الأولى في هذه السنة. ويحدد القانون الجديد بشكل أوضح استقلال المؤسسة عن جهاز الدولة وقد اقترح كجزء من عملية مراجعة الدستور السالفة الذكر.

٦٥- وكجزء من نفس عملية مراجعة الدستور، يجري إعداد قانون نظام عام جديد لإصلاح قواعد التجمع في الأماكن العامة وجعل القانون يتماشى مع روح الدستور الذي يضمن حرية التجمع لجميع المواطنين.

## ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

### ألف - الهياكل الأساسية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني

#### اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٦٦- أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. بموجب قانون حماية حقوق الإنسان الصادر في عام ٢٠٠٩. وتتمثل مهمة اللجنة الأساسية في ضمان حماية أفضل لحقوق الإنسان وزيادة تعزيزها في سيشيل. ويرأس اللجنة الوطنية لحقوق

الإنسان أمين المظالم. ويحق للجنة، مع عدم المساس بالفقرة الفرعية ٦، '١' أن تحقق في أي شكوى مكتوبة تتسلمها من أي شخص يدعي انتهاك حقوق الإنسان العائدة له؛ '٢' أن تزور أي مخفر شرطة أو سجن أو مكان احتجاز آخر يوجد تحت سيطرة الدولة من أجل الوقوف على معاملة السجناء وظروف عيشتهم؛ '٣' أن تستعرض الضمانات المنصوص عليها في أي قانون لحماية حقوق الإنسان؛ '٤' أن توصي بأي عمل يخفف العوامل أو الصعوبات التي تحول دون التمتع بحقوق الإنسان؛ '٥' أن تمارس وظائف يُعتبر أنها تساعد على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

### لجنة أخلاقيات الموظفين العموميين

٦٧- يتمثل دور لجنة أخلاقيات الموظفين العموميين، التي أنشئت بموجب المادة ١٤ من قانون أخلاقيات الموظفين العموميين الصادر في عام ٢٠٠٨، في التحقيق وفي تقرير ما إذا كان الموظف العمومي قد خالف مدونة السلوك والأخلاقيات. ومن المبادئ الواردة في مدونة السلوك قيم عدم الإثراء غير المشروع، والعناية بالملكات، والحياد السياسي، وعدم المحاباة، والامتناع عن نشر معلومات مضللة للجمهور، والامتناع عن التحرش الجنسي. ويجوز للجنة أن تجري تحقيقاً (أو تطلب إجراء تحقيق من قبل هيئة أخرى مناسبة)، إما بمبادرة منها أو بناءً على شكوى تلقّتها. وبعد انقضاء ٣٠ يوماً على الانتهاء من التحقيق أو على تقديم الهيئة المناسبة تقريرها، يتعين أن تحيل لجنة أخلاقيات الموظفين العموميين ملف المخالفة إلى السلطة المناسبة كي تتخذ إجراء تاديبياً بشأنها. وتتألف اللجنة من أمين المظالم والمراجع العام للحسابات ورئيس هيئة التعيينات الدستورية وعضوين آخرين. ويعين الرئيس هذين العضوين بالإضافة إلى رئيس اللجنة بالتشاور مع رئيس القضاة ورئيس الجمعية الوطنية وزعيم المعارضة ومدير أعمال الحكومة.

### مكتب أمين المظالم

٦٨- أنشئ مكتب أمين المظالم في سيشيل في عام ١٩٩٣. بموجب الفصل العاشر من الدستور. وبموجب الفقرة ١ من المادة ١٤٣ من الدستور، يعين رئيس الجمهورية أمين المظالم من بين المرشحين الذين تقترحهم هيئة التعيينات الدستورية. وتمثل المهمة الأساسية لأمين المظالم في التحقيق في الشكاوى التي يقدمها المواطنون بشأن المشاكل التي تنشأ عما يدعى أنه سوء إدارة أو سوء حكم. بما في ذلك الفساد وانتهاك الحقوق والحريات الأساسية المكرسة في الدستور. ويجوز لأمين المظالم أن يحقق مع أي سلطة عمومية، باستثناء الأشخاص الذين يؤديون وظيفة قضائية. وأثناء إجراء التحقيقات، تخوّل لأمين المظالم، فيما يتعلق بإحضار الشخص والتحقيق معه وتقديم مستندات أو سجلات وكذلك فيما يتعلق بتفتيش الأماكن، صلاحيات تعادل الصلاحيات المخولة لقاضٍ في المحكمة العليا، مع عدم المساس بالجدول ٥ المتعلق بمصلحة الأمن العام. ويتعين أن تُجرى تحقيقات أمين المظالم على نحو مستقل ومحيد

وفعال وأن يكون هدفها الثاني، أثناء ذلك، تعزيز وحماية حقوق الإنسان ودعم وتحسين الحكم في نظام أداء الوظائف العمومية في سيشيل. وعندما يُعتبر أن للشكوى ما يبررها، يرسل تقرير أمين المظالم وتوصياته إلى السلطة المعنية من أجل اتخاذ إجراء بشأنها، مع إرسال نسخة إلى الوزارة المكلفة. وفي حال عدم اتخاذ السلطة المعنية بالإجراء المطلوب، يجوز لأمين المظالم أن يقدم ملاحظاته مرفقة بالمستندات ذات الصلة إلى رئيس الجمهورية أو إلى الجمعية الوطنية. وفي عام ٢٠٠٩، عيّنت لأول مرة في تاريخ سيشيل امرأة في منصب أمين المظالم.

### مجلس الطعون الخاص بالوظائف العمومية

٦٩- أنشئ مجلس الطعون الخاص بالوظائف العمومية بموجب المواد ١٤٥-١٤٨ من الدستور في عام ١٩٩٣. وتمثل مهمته في الاستماع إلى الشكاوى المتعلقة بالتعيينات والترقيات وحالات الفصل والمؤهلات والإجراءات التأديبية في الوظائف العمومية والبت فيها. وللمجلس أيضاً سلطة إجبار الشهود على المثول أمامه والإجبار على تقديم المستندات والسجلات. وفي حال عدم امتثال السلطة المعنية، يجوز للمجلس إحالة الأمر إلى الجمعية الوطنية.

### المجلس الوطني للمناقصات

٧٠- المجلس الوطني للمناقصات هو هيئة قانونية أنشئت بموجب قانون المشتريات العامة الصادر في عام ٢٠٠٨، وأنيطت بها عدة مهام منها إنشاء آليات داخلية، ووضع وتطبيق سياسات وإجراءات واضحة تكفل الإنصاف والحفاظ على ثقة الجمهور والشفافية في عمليات المناقصة التي تجريها الهيئات العامة. ويتمتع المجلس، ضمن الإطار الذي يعمل فيه، باستقلالية تامة من حيث اتخاذ القرارات، ولذلك فإنه يتصرف بحياذ أثناء القيام بوظائفه. ويرمي المجلس أيضاً إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الفعالية الاقتصادية في المشتريات العامة بأسعار معقولة وتنافسية، وإلى تشجيع النزاهة وروح التنافس والمعاملة المنصفة لجميع المتعاقدين والموردين، وإلى تحقيق الشفافية التامة، فيعزز بذلك ثقة الجمهور في جميع جوانب عمليات الشراء التي تقوم بها الحكومة والتي تقع ضمن حدود اختصاص المجلس. وللمجلس صلاحية طلب المعلومات و/أو الوثائق التي قد يحتاج إليها من أي هيئة عامة؛ واستدعاء الشهود والنظر في السجلات أو أي مستندات أخرى واستخراج نسخ منها؛ كما له صلاحية التكليف بإجراء دراسات تتعلق باتخاذ قرار بشأن منح عقود كبيرة وصلاحية طلب أي مساعدة مهنية أو تقنية من أي شخص مناسب في سيشيل أو في أي مكان آخر.

## باء - مختارات من صكوك حقوق الإنسان وتدابير السياسات العامة

### الضمان الاجتماعي وصندوق المعاشات

٧١- صندوق الضمان الاجتماعي في سيشيل هو نظام تأمين للجميع أنشئ بموجب قانون الضمان الاجتماعي الصادر في عام ١٩٨٧ من أجل توفير شبكة أمان من الضائقة الاقتصادية التي قد تنجم، لولاه، عن توقف الدخل أو خفضه بشكل كبير بسبب المرض أو الأمومة أو الإصابة أو العجز عن العمل أو الشيخوخة أو الوفاة. ويوفر هذا الصندوق التغطية لجميع المساهمين فيه المقيمين في سيشيل، بمن فيهم المستخدمون الأجانب. وقد تم الإبقاء، بموجب قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٠، على المزايا التي كانت متاحة بموجب قانون الضمان الاجتماعي الملغى الذي كان قد صدر في عام ١٩٨٧ وهي كالتالي: استحقاق اليتامى أو الأطفال المتخلى عنهم، واستحقاق المرض والأمومة، واستحقاق العجز الناجم عن الإصابة والعجز الجزئي، ومعاش التقاعد، واستحقاق العجز، واستحقاق الأيلولة، ومعاش الترميل، واستحقاق مراسم الدفن. وتعدّل مبالغ الاستحقاقات حسب التغيرات التي تطرأ على كلفة المعيشة في كل سنة.

٧٢- وصندوق المعاشات في سيشيل صندوق مكتمل يكفل التغطية لجميع العاملين السيشيليين في القطاعين العام والخاص إضافة إلى استحقاق التقاعد الذي يمنحه الضمان الاجتماعي. وأنشئ صندوق المعاشات بموجب قانون صندوق معاشات سيشيل المعدّل الصادر في عام ٢٠٠٥.

### التنمية الاجتماعية

٧٣- كلفت وزارة التنمية الاجتماعية في سيشيل بمهمة تمكين الأفراد والأسر، والحد من التواكل، والحفاظة على الاهتمام بالطفل ورفاهه وتشجيعهما، وإدماج وحماية الشرائح المهمشة والضعيفة، واتباع نهج متكامل مبني على البراهين في تحقيق التنمية. ووضّح في الآونة الأخيرة، تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية، عدد من خطط العمل والاستراتيجيات الرامية إلى المحافظة على الحقوق الاجتماعية للفئات الضعيفة وإلى تعزيزها. ومن جملة تلك الخطط والاستراتيجيات الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالعنف المتري ٢٠٠٨-٢٠١٢، والسياسة العامة الوطنية بشأن السكان من أجل خطة العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٧، وخطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنساني ٢٠١٠-٢٠١١، والاستراتيجية الإعلامية الوطنية المتعلقة بالمسائل الجنسانية ٢٠١٠-٢٠١١، وخطة العمل لمعالجة مشكلة الدعارة في سيشيل لعام ٢٠١٠. وتقوم أنشطة وبرامج وزارة التنمية الاجتماعية كذلك على عدد من الدراسات المرجعية ومنها دراسة رفاه الطفل الرامية إلى تقديم فكرة موجزة عن الاتجاهات، على مدى فترة من الزمن، في نوعية الأطفال والشباب في سيشيل أو رفاههم وإلى تحديد



مجالات التدخل الممكنة. وأُجريت في عام ٢٠١٠ دراسة استقصائية عن المسئين لمعرفة الاحتياجات - الثغرات وتنفيذ برنامج مستند إلى البراهين. وكرد على الارتفاع الحاد في عدد قضايا العنف المتزلي في سيشيل، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالعنف المتزلي ٢٠٠٨-٢٠١٢ بغرض الحد من أثر العنف المتزلي، خاصة على الأطفال، والحد من خطر حدوثه، وتقوية آليات الرد عليه التي ينخرط فيها العديد من الجهات المعنية، وتحقيق التكامل بين هذه الآليات.

٧٤- ورغم أنه ليست لدى سيشيل في الوقت الحاضر أي سياسة جنسانية، فقد تم التشديد على ضرورة تعزيز الإنصاف الجنساني والمساواة بين الجنسين وعلى ضرورة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع السياسات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في إطار استراتيجية سيشيل للتنمية الاجتماعية ما بعد عام ٢٠٠٠ والسياسة الوطنية من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٩، وقد أُعيد التأكيد على تلك الحاجة في خطط العمل الوطنية لمراعاة الاعتبارات الجنسانية ٢٠١٠-٢٠١١، وفي الاستراتيجية الإعلامية الوطنية بشأن القضايا الجنسانية ٢٠١٠-٢٠١١، وخطط العمل الوطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس ٢٠١٠-٢٠١١. وأنشئت أمانة الشؤون الجنسانية داخل وزارة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٥ بغرض تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع السياسات والبرامج والأنشطة التي تقوم بها الحكومة، وكذلك على صعيد القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتحظى أمانة الشؤون الجنسانية بدعم الفريق الوطني لإدارة الشؤون الجنسانية الذي يتألف من ممثلين مهمين عن الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وذلك بغرض استعراض النهج المتبع في مراعاة الاعتبارات الجنسانية ووضع واعتماد سياسات وخطط عمل وطنية تخص الشؤون الجنسانية.

٧٥- وترى حكومة سيشيل أن مسألة حماية الطفل أولوية محورية. فأنشئت في عام ١٩٩٠ وحدة حماية الطفل التي تعمل في شراكة مع هيئات شريكة في حماية الطفل، كالمجلس الوطني للطفل وفرقة التدخل السريع الخاصة بالأسرة التابعة لشرطة سيشيل والأخصائيين الاجتماعيين على الصعيد المحلي، بغرض حماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والبدني ومن الإهمال وسوء المعاملة النفسية وتقديم الإرشاد والمشورة للأطفال ضحايا الاعتداء ولأسرهم والقيام بعمل وقائي وتسجيل الأطفال المعرضين لخطر الاعتداء وسوء المعاملة. وقد وضعت في الوثيقة المعنونة "لنعمل معاً"، التي صيغت في عام ١٩٩٧، إجراءات التعاون بين الوكالات في مجال حماية الطفل من الاعتداء وسوء المعاملة.

٧٦- وقد كانت خطة العمل الوطنية الخاصة بالطفل (٢٠٠٥-٢٠٠٩) تعبيراً ملموساً عن التزام الحكومة بتحقيق نموذج "رفاه" لجميع الأطفال السيشيليين مستوحى من ثقافة البلد.

٧٧- أما اللجنة الوطنية لحماية الطفل، التي أنشئت بموجب تعديل قانون الطفل في عام ٢٠٠٥، فهي هيئة منسّقة تستقطب جميع أصحاب المصلحة من أجل اقتراح سياسات على الحكومة وإسداء المشورة لها بشأن المسائل ذات الصلة بحماية الطفل.

٧٨- وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية كذلك بإسداء المشورة للآباء وتعمل بشكل وثيق مع منظمات أخرى عن طريق الإحالة والمشاورات. وتحيل الوزارة الآباء والأطفال إلى المجلس الوطني للطفل من أجل تلقي العلاج وإلى مركز صحة الشباب للاستشارة في مسائل الصحة الإنجابية.

٧٩- ونظراً إلى أهمية إقامة روابط أوثق مع المجتمع ومن أجل الوصول بشكل أفضل إلى الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها، بمن فيها الأطفال والأحداث والمسنون، اتبعت وزارة التنمية الاجتماعية النهج اللامركزي على صعيد المقاطعات منذ عام ١٩٩٣. وقد أنشئت كذلك فرق عمل على مستوى المقاطعات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ من أجل التصدي لبعض الشواغل الاجتماعية التي أعرب عنها مواطنون خلال مشاورات مع رئيس سيشيل ومع مجلس وزرائه على صعيد المقاطعات. وتتألف فرق العمل تلك من ممثلين عن هيئات تعمل على صعيد المقاطعات، أي الشرطة والعاملين مع الشباب وممرضات المجتمع المحلي والمستشارين المدرسيين والأخصائيين الاجتماعيين، بغرض تنفيذ تدابير يتم الاتفاق عليها لمعالجة المشاكل التي يتم تحديدها. ويتطلب هذا النهج انضمام المجتمع كذلك إلى الجهود المبذولة لمعالجة الآفات الاجتماعية وتعزيز الحقوق الاجتماعية.

٨٠- ويسدي قسم خدمات مراقبة السلوك في وزارة التنمية الاجتماعية المشورة لضحايا العنف الأسري ولمرتكبيه ويقوم بالوساطة في المنازعات الأسرية وبين الجيران، وينظر في قضايا الأحداث بالتشاور مع الأخصائيين الاجتماعيين على صعيد المقاطعة.

٨١- ومنذ التصديق على اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي في عام ٢٠٠٨، تم بذل جهود من أجل إدراج أحكامها في قوانين البلد. ويتم هذا بغرض توفير إطار قانوني لتنظيم التبني على الصعيد الدولي ولضمان حماية الأطفال أثناء عملية التبني على الصعيد الدولي. وقد صيغ مشروع تعديل يهدف إلى إدراج أحكام الاتفاقية في قانون البلد، وسيقدم إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه قبل عرضه على الجمعية الوطنية.

## الشباب

٨٢- اتخذت الحكومة تدابير عديدة لكفالة مراعاة احترام آراء الطفل، خاصة في المسائل التي تهمه، أثناء صياغة السياسات العامة. وقد أجريت دراسات استقصائية على نطاق واسع، كالدراسة الاستقصائية الوطنية الخاصة بالشباب لعام ١٩٩٨ والدراسة المسماة "التطلعات بحلول عام ٢٠١٣"، من أجل الوقوف على آراء الأطفال وأخذها بعين الاعتبار في الخطط والسياسات المستقبلية.

٨٣- وأطلقت الجمعية الوطنية لشباب سيشيل رسمياً في عام ٢٠٠٣. وهي تتألف من أعضاء من كل مقاطعة يطرحون الشواغل التي تثار في المنتديات والمناقشات في مقاطعاتهم على الجمعية الوطنية. وتسعى الجمعية إلى إقامة حوار بين الشباب وصانعي السياسات وإلى توفير منتدى لمناقشة شواغلهم وأفكارهم.

٨٤- وقد وضع المجلس الوطني لشباب سيشيل خطة عمل الشباب ٢٠١١ خصيصاً من أجل تشجيع روح المبادرة والاستمرار على تطوير الآليات المناسبة لمعرفة المبادرات التي يقدمها الشباب ومدى ثباتهم وسعيهم إلى البراعة.

### مركز مونت رويال

٨٥- أنشئ مركز مونت رويال لإعادة التأهيل في عام ٢٠٠١. بموجب لوائح قانون إساءة استخدام العقاقير الصادر في نفس العام بصفته هيئة قانونية تهدف إلى أمور منها توفير بيئة علاج للأشخاص المدمنين من أجل تيسير وتشجيع تعافيتهم؛ ومن أجل تحسين أداء الأفراد، الذين أفسدهم استعمال أو سوء استعمال المواد الكيميائية، بدنياً ونفسياً واجتماعياً ومهنياً، ومن أجل توفير العلاج للمرضى الذين كانوا مقيمين فيه عند إخلاء المركز سبيلهم ومساعدتهم على الاندماج من جديد في مجتمعاتهم.

### وكالة الرفاه الاجتماعي

٨٦- أُسندت إلى وكالة الرفاه الاجتماعي، التي أنشئت بموجب قانون وكالة الرفاه الاجتماعي الصادر في عام ٢٠٠٨، ولاية توفير المعونة والدعم الماليين قصيري المدى للأفراد والأسر الأشد ضعفاً وتخفيف كرتهم مع تشجيع روح الإنتاج وكبح ثقافة التواكل.

### العمالة

٨٧- فيما يخص العمالة، وقعت الوزارة المسؤولة عن العمالة وشركاؤها الاجتماعيون في عام ٢٠٠٧ على سياسة مكان العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وهذه السياسة إشارة قوية أخرى من جانب الحكومة تدعو جميع أصحاب العمل والعاملين إلى حماية حقوق جميع العاملين المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وصون كرامتهم.

٨٨- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أيدت حكومة سيشيل برنامج سيشيل القطري للعمل اللائق ٢٠١١-٢٠١٥ بوصفه أداة للتعاون مع منظمة العمل الدولية. وتتلخص الأولويات الثلاث الرئيسية للبرنامج المذكور في استعراض قوانين العمل، وعماله النساء والشباب، والحوار الاجتماعي.

## السكن

٨٩- فيما يخص الحق في المأوى، يشكّل مشروع "إيل بير سيفيرانس" (Ile Perseverance) جزءاً من برنامج وزارة استغلال الأراضي والسكن للمساعدة في توفير السكن الاجتماعي، ويتمشى هذا المشروع مع سياسة الحكومة الرامية إلى ضمان السكن اللائق لجميع السيشيليين المحتاجين إلى سكن ولكنهم لا يملكون أملاكاً أو بيوتاً والذين تتوفر فيهم أدنى شروط الأهلية لسداد الدين أو لدفع إيجار مخفّف. وتشتمل الخطة الكبرى على ٢٠٥٦ وحدة سكنية، تم إنجاز ١٥٣ منها، بينما لا تزال ٨٢٥ وحدة منها قيد البناء. وقد صُممت الهياكل الأساسية (الأرصفة وتقاطعات الطرق) على نحو يتيح مرور الكراسي المتحركة. ويمكن تغيير المباني نفسها بحسب الاحتياجات. ومن الاستعمالات الأخرى لخطة استغلال الأراضي الخاصة بهذا المشروع، على سبيل المثال لا الحصر، تخصيص مساحات للمدارس (مدرستان ابتدائيتان ومدرسة ثانوية) ومركز للرعاية الصحية ومبنى لإدارة المقاطعة.

## التعليم

٩٠- وفي تأكيد جديد على أن التعليم عالي الجودة وتطوير الموارد البشرية شرطان مسبقان أساسيان لاتباع نهج يركّز على الإنسان في تحقيق تنمية مستدامة، أُطلقت في عام ٢٠٠٩ خطة العمل لإصلاح التعليم ٢٠٠٩-٢٠١٠ من أجل زيادة فعالية التعليم وأنظمة التدريب ومن أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات وتطلعات التنمية الوطنية. وتمثل المجالات الخمسة ذات الأولوية التي حُددت بموجب خارطة الطريق هذه في تلبية الاحتياجات التعليمية المتنوعة وأولويات التنمية الوطنية، وضمان نوعية تعليم جيدة، وتحسين نوعية المدرّسين، وتحسين حكمة مؤسسات التعليم وتنشئة طلاب مسؤولين وقادرين.

٩١- وتماشياً مع توصيات تقرير التعليم لعام ٢٠٠٨ المعنون "تقييم برامج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في سيشيل"، فإن وضع سياسة بشأن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من الأنشطة المزمع تنفيذها في إطار خطة عمل إصلاح التعليم.

٩٢- وبُدئ العمل بمدونتي السلوك الجديدتين الخاصتين بالمدارس الابتدائية والثانوية في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد شددت الوثيقتان على حقوق الطلاب ومسؤولياتهم وكذلك على مسؤوليات الآباء في التذكير بضرورة التعاون بين الأسرة والمدرسة في نجاح كل طالب. وشهد عام ٢٠١٠ كذلك إنشاء نظام رعاية رعوية يقوم حالياً بمراجعة السياسة المتعلقة بالعقاقير المحظورة والسياسة المتعلقة بحمل المراهقات، اللتين وضعتهما وزارة التعليم.

٩٣- وتماشياً مع أهداف وغايات قانون التعليم الصادر في عام ٢٠٠٤، تلتزم وزارة التعليم قدر الإمكان بإتاحة الاعتمادات الكافية من أجل تيسير دخول الطلاب ذوي الإعاقة إلى المدارس الجديدة التي يجري بناؤها أو تلك التي من المقرر بناؤها. وكأمثلة على ذلك، يمكن الإشارة إلى توفير مصاعد في مدرسة Praslin Baie Ste Anne الابتدائية التي بُنيت في

عام ٢٠٠٧ وكذلك توفير مدارج للمعوقين في المدرسة الابتدائية Ile Perseverance الجديدة التي يُتوقع إتمام بنائها في جزيرة ماهي في عام ٢٠١٢.

### الصحة

٩٤- إن الحكومة في طور إنشاء سلطة للصحة العمومية لن تقوم بتنفيذ قانون الصحة العمومية فحسب، وإنما ستُنظَّم كل مسألة ذات تأثير مباشر على صحة الإنسان في البلد أيضاً. وتنكب وزارة الصحة حالياً على وضع ميثاق للمرضى سيتضمن كلاً من حقوق المرضى ومسؤولياتهم تجاه صحتهم وتجاه مقدّمي الرعاية الصحية.

### الشرطة

٩٥- انسجاماً مع التزام الحكومة بتعزيز الحكامة الجيدة وزيادة مهنية قوات الشرطة، أنشئ في عام ٢٠٠٩ مكتب الشؤون الداخلية للشرطة وأسندت إليه ولاية الاستماع إلى الشكاوى التي يتقدم بها عامة الناس بشأن المشاكل الناجمة عن سوء إدارة أعمال الشرطة، ومنها التوقيف والاحتجاز التعسفيان والإفراط في استخدام القوة والممارسات الفاسدة، وولاية التحقيق في تلك الشكاوى ومعالجتها. وتُتبع في عملية التحقيق تلك إجراءات مشابهة لتلك المتبعة في أي تحقيق جنائي. وحسب درجة خطورة المخالفة، يُقرر مفوض الشرطة إما عرض المسألة على مجلس تأديبي تابع لقوة الشرطة أو إحالتها على مكتب النائب العام من أجل الملاحقة القضائية. وعند الضرورة، يجوز للوحدة أيضاً أن تحقق في القضايا التأديبية التي يكلفها بها مفوض الشرطة. وتتكون هذه الوحدة المتخصصة حالياً من ثلاث ضابطات شرطة. وفي عام ٢٠١٠، أُبلغت الوحدة بـ ١٢٦ قضية في المجموع تتعلق بممارسات فاسدة (٧)، وشكاوى ضد الشرطة (٦٨)، وقضايا تأديبية (٥١). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان قد فرغ من النظر في ٦٢ قضية بينما أُحيلت سبع قضايا إلى مكتب النائب العام ولا تزال ٦٤ قضية قيد النظر.

### الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات

٩٦- حسب إحصائيات العلاج في سيشيل، يقدر أن هناك على الأقل ٣٠٠٠ شخص في سن العمل يتعاطون المخدرات، ١٩ في المائة منهم مدمنون على الهيروين. ويشير تحليل أعمق للبيانات إلى أن ٢٠٠ شخص يسيئون استخدام المواد بشكل مزمن، ٣٣ في المائة منهم دون سن التاسعة عشرة. وقد أنشئت الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات في عام ٢٠٠٨. بموجب قانون الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات الصادر في عام ٢٠٠٨ الذي يستند إلى قانون إساءة استعمال العقاقير لعام ١٩٩٩. والوكالة المذكورة مستقلة عن الشرطة وتتمتع بجميع صلاحيات الشرطة والجمارك ومفوض الهجرة ومفوض الدخل لأغراض تنفيذ قوانين مكافحة المخدرات. وفي عام ٢٠١٠، تم توقيف ٢١ من تجار المخدرات وتمت ملاحقتهم قضائياً والحكم عليهم بعقوبة سجن متراكمة بلغت ١٣٦ سنة. ولدى الوكالة مدرّب ذو خبرة في مجال حقوق الإنسان مسؤول عن ضمان حصول جميع الموظفين في الوكالة على تدريبات في

مجال حقوق الإنسان. والوكالة أيضاً على اتصال ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحصول على أنواع تدريب متقدمة في مجال حقوق الإنسان. ويُوفّر التدريب كذلك للموظفين في مسألي المساواة والتوازن الجنساني.

## القضاء

٩٧- شدّد رئيس الجمهورية على ضرورة إصلاح القضاء في عام ٢٠٠٩ بهدف تحسين الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات وتحسين تلبية احتياجات وتطلعات الناس عن طريق معالجة أوجه القصور الرئيسية فيه على مستوى إجراءات المحاكم ونظم إدارة القضايا وخطة المساعدة القانونية وإدارة الموارد البشرية. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، تم، نتيجةً لمشاورة معمّقة بين القضاة وقضاة الصلح وموظفي القضاء وممارسي المهن القانونية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، إطلاق الخطة الاستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١٤ الخاصة بالقضاء بهدف جعل قضاء سيشيل مركز امتياز قضائي. وكان من بين الضرورات الحتمية التي حددها الخطة الاستراتيجية الحاجة إلى درجة أكبر من الاستقلال المالي والإداري، وزيادة تبسيط الإجراءات الخاصة بالمحاكم، وتطبيق معايير موحدة عند منح المساعدة القانونية، وزيادة عدد الموظفين، وتوفير مزيد من التدريب في النظام القضائي، وإنشاء نظام عصري لإدارة القضايا وعدد أكبر من حلقات الوصل بين وكالات إنفاذ القوانين. وصادف إطلاق الخطة الاستراتيجية إطلاق أول مدونة سلوك خاصة بالقضاء في سيشيل وهي نتاج مشاورة طوعية بين قضاة الاستئناف والقضاة والأساتذة المساعدين وقضاة الصلح في نظام القضاء في سيشيل. وتتضمن مدونة سلوك القضاء في سيشيل ستة مبادئ جوهرية هي استقلال القضاء والقضاة كأفراد؛ وحياد القضاء؛ ونزاهة القضاء؛ وصلاح القضاء؛ ومساواة الجميع أمام القانون والمحاكم؛ واختصاص القضاء واجتهادهم.

## السجون

٩٨- بعد الموجتين المتتاليتين من الأحداث التي شهدتها سجن مونتان بوزي (Montagne Posée) في آذار/مارس ٢٠٠٩ والتي أدت إلى نقل عدة سجناء إلى المستشفيات، أحررت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحقيقاً وقدمت تقريرها في أيار/مايو ٢٠٠٩ مشيرةً إلى بعض أوجه الضعف التي تستدعي معالجة عاجلة لضمان أمن وتحسين مستوى معيشة نزلاء السجن والعاملين فيه. وبعد أقل من أسبوعين، نفذت سلطات إدارة السجن توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٩٩- ولأن حكومة سيشيل تُدرك أن سجن مونتان بوزي، وهو السجن الوحيد في سيشيل، يسجل نسبة إشغال شبه كاملة وأن عدداً من المشاكل تؤثر في مستوى معيشة نزلاء السجن والعاملين فيه وأمنهم وسلامتهم، وتتراوح بين رداءة الهياكل الأساسية، ووجود مواد لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وقلة عدد الموظفين، وقلة التدريب، وسوء الإدارة السابق،

فإنها قد اتخذت إجراءات بمساعدة المجتمع الدولي من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية تحسين مرافق الاحتجاز القائمة تحسيناً ملحوظاً وتحسين معايير الأمن والإدارة وتوفير الدعم التدريبي المتخصص لجميع العاملين وتنظيم دورات إعادة تأهيل للمحتجزين وبناء سجن ذي إجراءات أمنية مشددة يضم ٦٠ زنزانية لاحتجاز أخطر المجرمين، بمن فيهم القراصنة. ومن المتوقع إتمام مشروع السجن ذي الإجراءات الأمنية المشددة في عام ٢٠١١.

١٠٠- وفيما يتعلق بتحسين المرافق الموجودة، سيُجهز سجن الرجال بمرفق للرعاية البالغة ومستوصف وبجناح للأحداث الجانحين. وسيُحسن سجن النساء ببناء غرفة حمام جديدة ومطبخ ومغسل ألبسة صناعي، وورشة، ومطبخ، وباحة خلفية، وكذلك بالفصل بين السجينات على ذمة التحقيق والتزيلات المحكومات. ولما كانت نسبة السجينات على ذمة التحقيق تمثل نحو ٢٥ في المائة من مجموع التزيلات، فإنه سيُبنى "مركز جديد لإيواء السجينات على ذمة التحقيق" يكفي لإيواء ٣٠٠ شخص كحد أقصى. ويشتمل المشروع كذلك على بناء باحة ترفيهية. ومن المتوقع إتمام تحسين المرافق الموجودة في نهاية عام ٢٠١٢. وقد أنشئ سجن مفتوح في جزيرة خارجية تُتاح فيه للتزلاء فرصة القيام بأنشطة مختلفة كالزراعة والصيد مقابل أجر.

١٠١- ومن المتوقع صياغة دليل نظام السجون بحلول نهاية عام ٢٠١١. وقد عُيّن للسجن طبيب وممرض يعملان بشكل يومي من أجل تقديم المساعدة الطبية للعاملين في السجن ولتزلاته.

## جيم - المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

### المعاهدات

١٠٢- سيُشيل طرف في معاهدات الأمم المتحدة الأساسية الثماني المتعلقة بحقوق الإنسان وهي: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٧٨؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٢؛ والبروتوكول الأول المتعلق بالبلغات الفردية الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٢؛ والبروتوكول الثاني المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٥؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٢؛ واتفاقية حقوق الطفل التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٠؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٠؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٢؛ والبروتوكول الاختياري المتعلق بالبلغات الفردية الذي

دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٣؛ واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩.

١٠٣- وقد رافقت الانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سلسلة من حلقات العمل بهدف تدريب وتحسيس صنّاع السياسات والأفراد الذين يعملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة والجمهور عامةً بشأن أحكام هذه الاتفاقية.

١٠٤- ومن جملة اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدّقت عليها سيشيل، هناك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، والاتفاقية رقم ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة؛ وتم التصديق على الاتفاقيتين كليهما في عام ٢٠٠٠.

١٠٥- واعتمدت سيشيل إعلان منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ وإطار عمل داكار بشأن إتاحة التعليم للجميع في عام ٢٠٠٠.

١٠٦- أما على الصعيد الإقليمي، فإن سيشيل طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه منذ عام ١٩٩٢، وفي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب منذ عام ١٩٩٤، وفي البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٦، وفي بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالجنسانية والتنمية منذ شباط/فبراير ٢٠١١. وسيشيل ملتزمة بإعلان الاتحاد الأفريقي الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين.

### الالتزامات بتقديم التقارير

١٠٧- ومع أن حكومة سيشيل تؤكد مجدداً التزامها الجاد بالوفاء بالتزامها بتعزيز احترام وإعمال وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وصكوك أخرى تتعلق بحقوق الإنسان ووفقاً لأحكام القانون الدولي، فإنها تقرّ وتؤكد أن تقديم تقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة يشكل تحدياً كبيراً جداً بالنسبة لدولة صغرى كسيشيل نظراً للموارد والقدرات الوطنية المحدودة مقارنة بطبيعة عمليات إعداد التقارير التي تتطلب قدرات غير يسير من الموارد البشرية.

١٠٨- وجاء في صحيفة الوقائع رقم ٣٠ الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تحمل عنوان "نظام معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة: مدخل إلى معاهدات حقوق الإنسان الأساسية وهيئات المعاهدات" أنه: "يُتوقع من دولة صدّقت على جميع معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع أن تقدّم أكثر من عشرين تقريراً عن حقوق الإنسان على



مدى عشر سنوات: أي، تقريراً واحداً كل ستة أشهر". بيد أن هذه الوثيقة كانت قد نُشرت قبل اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦. وإذا أضفنا الالتزامات بتقديم التقارير المتعلقة بهذه الاتفاقية الأساسية الثامنة، فإنه يقدر أن الالتزامات بإبلاغ هيئات معاهدات حقوق الإنسان على مدى عشر سنوات لن تقلّ عن تقرير واحد كل خمسة أشهر بالنسبة لسيشيل، وهي صعوبة لم يتمكن البلد حتى الآن من التغلب عليها.

١٠٩- ومع ذلك، فقد أُجرت العمليات الوطنية لتقديم تقرير سيشيل الأولي كدولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو تقرير موحد يضم تقرير سيشيل الأولي وتقاريرها الدورية.

#### مبدأ التفسير

١١٠- في سيشيل، لا تدرج القوانين الدولية لحقوق الإنسان تلقائياً في القوانين الوطنية. إلا أن المادة ٤٨ من الدستور، الواردة في الفصل الثالث منه، تنص على مبادئ التفسير بهذه الصيغة: "يتعين تفسير هذا الفصل على نحو لا يجعله يناقض أي التزامات دولية لسيشيل تتعلق بحقوق الإنسان والحريات ويجب على المحاكم، أثناء تفسير أحكام هذا الفصل، أن تحيط علماً بالصكوك الدولية المتضمنة لتلك الالتزامات...".

### رابعاً - الإنجازات وأفضل الممارسات، والتحديات والمعوقات

#### ألف - الإنجازات وأفضل الممارسات

١١١- اعترافاً من سيشيل بأهمية اعتناق مفهوم المجتمع القائم على المعرفة، افتتحت أول جامعة في سيشيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لأغراض منها على وجه الخصوص إتاحة التعليم بعد الثانوي لأكثر عدد ممكن من الطلاب السيشيليين. وتمثل الغاية الوطنية من ذلك في ضمان أن يكون في كل أسرة سيشيلية خريج جامعة بحلول عام ٢٠٢٠.

١١٢- والتعليم مجاني في سيشيل منذ الطفولة المبكرة وحتى مستوى ما بعد الثانوي. وتقدم الحكومة منحاً استناداً إلى نظام علامات تنافسي لفائدة الطلاب كي ينخرطوا في التعليم بعد الثانوي في سيشيل وفي الخارج، عند الاقتضاء.

١١٣- والرعاية الصحية الأساسية مجانية وتقدم العلاجات المضادة للفيروسات الرجعية بالجان للمرضى السيشيليين.

١١٤- وترى حكومة سيشيل أن الأمن واحترام حقوق الإنسان أمران متكاملان. لذلك، فإن السياسة الأمنية التي تنتهجها سيشيل لمكافحة القرصنة تتفق والمعايير والممارسات الدولية

في مجال حقوق الإنسان. وقد وفرّ عدد من الدورات التدريبية المتعلقة بالقوانين الإنسانية للموظفين من خفر سواحل سيشيل ومن قوة الدفاع عن شعب سيشيل.

١١٥- وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، صدّقت جمهورية سيشيل على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فأصبحت بذلك الدولة المائة والثاني عشر في العالم التي تعتزم إنهاء الإفلات من العقاب الذي كان ينعم به مرتكبو أخطر الجرائم ضد الإنسانية التي تعني المجتمع الدولي، بالاشتراك مع غيرها من الدول ومن أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة.

١١٦- وقد كان إعلان عام ٢٠٠٨ عاماً للتأمل في الدستور تحت شعار وطني يقول "دستورنا صوت أمتنا" خطوة هامة باتجاه بناء الوعي والمعرفة والإدراك لحقوق الإنسان ولواجبات المواطنة في صفوف الجمهور.

١١٧- وفي عام ٢٠٠٩، عقد، بموجب العنصر المتعلق بحقوق الإنسان من مشروع "بناء القدرات لفائدة الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول" والمشارك بين الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة سيشيل، ٤٦ اجتماعاً للدفاع/التحسيس ودورة تدريبية وحلقة عمل في جزر ماهي وبراسلين ولاديغ. وأشرك في هذه الأنشطة البالغة الأهمية طيف واسع من أصحاب المصلحة كمثلي الوزارات والقضاة والبرلمانيين ووكالات إنفاذ القوانين والأخصائيين الاجتماعيين والمرضيين والمدرّسين وطلاب المدارس الابتدائية والثانوية والمجتمع المدني.

١١٨- واعترافاً بالأهمية البالغة لزيادة مستوى الوعي بمبدأ معايير وممارسات حقوق الإنسان المقبولة عالمياً، خاصة على مستوى وكالات إنفاذ القوانين، تلقّى عدد كبير من المسؤولين العاملين في الشرطة وفي السجون، على اختلاف درجاتهم، تدريبات تناولت حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ ونظّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدة حقوق الإنسان في أمانة الكومنولث عدداً من تلك الدورات التدريبية. وفي عام ٢٠٠٩، عُقدت حلقتا عمل لتدريب المدرّسين في أكاديمية الشرطة في سيشيل. وفي نفس السنة، أُدرج برنامج تعليمي خاص بحقوق الإنسان في تدريب ومنهاج الشرطة الذي تعتمد أكاديمية الشرطة في سيشيل.

١١٩- وفي نفس العام، أُدرجت حقوق الإنسان كذلك في برنامج تدريب المدرّسين وفي منهاج التربية الفردية والاجتماعية في مستوى التعليم الثانوي. ومن المقرر إدراجها في منهاج الابتدائي الذي يخضع للاستعراض حالياً. وفي إطار برنامج إصلاح التعليم الحالي، من المقرر كذلك استعراض منهاج التربية الفردية والاجتماعية لأهداف منها بالخصوص تعزيز برنامج تربية المواطن في جميع مؤسسات التعليم بغية تقوية التلاحم الاجتماعي وروح التطوع وممارسته وتوطيد الوحدة الوطنية والتفاهم والسلام على الصعيد الدولي.

١٢٠- ووضعت وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الوطني للطفولة نسخة من اتفاقية حقوق الطفل بلغة الكريول. وفي عام ٢٠٠٩، ترجم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في

سيشيل، بالتعاون مع وزارة التعليم، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى لغة الكريول. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نُشرت هذه الوثيقة مصحوبةً برسوم توضيحية لأطفال تتراوح أعمارهم ما بين ٨ و ١٥ سنة، احتفالاً باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

١٢١- ولتقريب المجتمع المحلي من الشؤون العامة، أجرى الرئيس ميشيل سلسلتين من الاجتماعات التشاورية في كل مقاطعات البلد البالغ عددها ٢٥ مقاطعة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، على التوالي، فأتيحت للسكان فرصة الإعراب عن شواغلهم وطرح أفكارهم على رئيس الدولة. ومنذ عام ٢٠١٠، تنظّم إدارات المقاطعات، على صعيد الحكومة المحلية، اجتماعات سنوية مع السكان كي يدلوا بأرائهم في المشاريع التي تُنفذت على الصعيد المحلي وليقدموا الشكاوى والاقتراحات.

## باء - المعوقات والتحديات

١٢٢- يشكلّ النقص في الموارد البشرية عموماً، والافتقار إلى الموارد البشرية الماهرة أو المدربة بوجه خاص، معوقاً هيكلياً يؤثر في السير الصحيح لجميع القطاعات، بما فيها الصحة والتعليم والشرطة والسجون والقضاء والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات.

١٢٣- وقد صاغت سيشيل في الآونة الأخيرة عدداً من خطط العمل والاستراتيجيات التي لها صلة مباشرة وغير مباشرة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، خاصةً على صعيد التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة والقضاء. ومن التحديات الرئيسية التي ستجابه على الصعيد الوطني، الحاجة إلى ضمان إنفاذ أدوات وآليات مناسبة للرصد والتقييم خلال تلك العملية من أجل سد الفجوة الموجودة بين الصياغة والتنفيذ.

١٢٤- وتشدد حكومة سيشيل على أن تقدم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة بشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لدولة صغيرة كسيشيل نظراً لقلة الموارد والكفاءات الوطنية مقارنةً بطبيعة عمليات إعداد التقارير تلك التي تتطلب قدراً كبيراً من الموارد البشرية.

١٢٥- ونظراً للآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ على كل من الحق في التنمية وحقوق الإنسان، مع التذكير بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في الواجهة بالنسبة لآثار تغير المناخ وبأنه ينبغي اعتبار عملية التفاوض الدولية جهداً عالمياً يجب القيام به عاجلاً من أجل المحافظة على الأرواح البشرية وعلى المساكن وسبل المعيشة، فإن حكومة سيشيل تشعر بقلق بالغ إزاء البطء الشديد وعدم التقدم الذي تتسم به المفاوضات الدولية الجارية بشأن تغير المناخ. وأثناء قمة دهلي المعنية بالتنمية المستدامة التي عُقدت في شباط/فبراير ٢٠١١ في الهند، وفي إشارة إلى قابلية الدول الجزرية الصغيرة النامية للتأثر بتغير المناخ، أكد الرئيس ميشيل مجدداً حق الدول

الجزرية الصغيرة في الوجود كأهم وناشد الأمم الأخرى التي تسعى إلى الحفاظ على ازدهارها الاقتصادي وتضعه قبل أي اعتبارات أخرى أن تأخذ في الاعتبار تداعيات تلك القرارات على حقوق الإنسان. وذكر كذلك بالأمر الواقع المتمثل في كون الجزر الصغيرة معرضة للإهمال بسبب طبيعة البنية الإنمائية الدولية.

## خامساً - الأولويات الوطنية الرئيسية، والمبادرات والالتزامات

١٢٦- تتعلق إحدى أهم التوصيات التي قدمتها حلقة العمل واسترعت انتباه الحكومة كلياً، بضرورة تقوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتحسين تجهيزها. وهناك حاجة إلى مزيد من الموارد لضمان السير الفعال لهذه الهيئة المستقلة وجعلها تستجيب لمعايير مبادئ باريس. وعلاوةً على ذلك، لا بد من زيادة تعريف الجمهور بوظائف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لزيادة إبراز اللجنة ولتعزيز ثقة الناس بها. وتم التشديد كذلك، خلال حلقة العمل، على ضرورة زيادة إبراز مكتب الشؤون الداخلية في الشرطة حديث الإنشاء وقدرته.

١٢٧- ومن أجل سد الثغرة بين سن تشريعات حقوق الإنسان وإنفاذها، وبين القوانين والتنفيذ، وبين ادعاء انتهاك حقوق الإنسان وإتاحة سبيل الانتصاف في الوقت المناسب، تلتزم الحكومة بإنشاء مكتب استشاري للمواطن تحت رعاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لتلبية الحاجة إلى توفير إرشاد وإعلام أفضل لعامة الجمهور، وإلى زيادة معرفة ووعي الجمهور بالصكوك والهيئات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان فضلاً عن الحاجة إلى ترسيخ وتعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان في مجتمعنا. وأقصى ما يتبغيه الحكومة في هذه العملية هو تشكيل ثقافة حقوق الإنسان في ديمقراطيتنا الفتية والعصرية. وقد كانت هذه أيضاً توصية من توصيات حلقة العمل التي حظيت بالقبول.

١٢٨- وتسلم الحكومة بأهمية تشجيع وسائط الإعلام العامة على الأخذ بزمام المبادرة بصورة أكبر في جهودها لبث آراء أكثر اختلافاً في برامجها. ويجري تعديل القانون الخاص بهيئة الإذاعة والتلفزيون السيشيلية من أجل تقوية مركز الهيئة ككيان مستقل وسيعرض على الجمعية الوطنية خلال الربع الأول من عام ٢٠١١.

١٢٩- ولمعالجة مسألة التقارير التي تأخر تقديمها، تعكف وزارة الشؤون الخارجية على صياغة استراتيجية إعداد في الوقت الحالي من أجل الوفاء بالتزامات سيشيل فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وستعرض هذه الاستراتيجية على مجلس الوزراء للموافقة عليها.

١٣٠- ومن أجل التوعية بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني باستمرار، فإن الحكومة ملتزمة بالحرص على أن يلي الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان عقدٌ متتدي يتناول

حقوق الإنسان على الصعيد الوطني بغرض التحوار مع المجتمع المدني بشأن التقدم الذي أُحرز والصعوبات التي لُقيت فيما يتعلق بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل.

## سادساً - طلب المساعدة من أجل بناء القدرات

١٣١- تلتزم الحكومة المساعدة التقنية من شركائها الإنمائيين في مجال إدراج الاتفاقيات الدولية في التشريعات الوطنية.

١٣٢- وتلتزم الحكومة أيضاً بدعم الشركاء الإنمائيين لمساعدة وكالات التنفيذ في عملية إعداد التقارير الوطنية الموحدة المتعلقة بحقوق الإنسان المنتظر تقديمها. وترحب سيشيل بالمقترحات التي تقدمت بها عدة دول ومجموعات إقليمية خلال الدورة الأولى للفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية العامل المعني باستعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان (٢٥-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، والتي تناولت ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة للوفود الصغيرة وللبلدان الصغيرة لتمكينها، على الأخص، من المشاركة بفعالية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وتدعم هذه المقترحات. وينسحب هذا الأمر بوجه خاص على سيشيل، وهي من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ليست لها بعثة دائمة في جنيف.